

كتاب

الرد في منع عمر

تأليف

العبد الفقير المعترف بالعجز والتقصير

أحمد بن الأمين الشنقيطي في الرد على

الشيخ محمد محمود بن التلاميذ

التركزي الشنقيطي

القائل بصرف

عمر

وياسة البراهين الأدبية في الرد على الحماسة التركز

(حقوق الطبع محفظة مؤلفه)

(طبع بمطبعة الموسوعات بشارع باب الخلق بمصر)

لصاحبها اسماعيل حافظ الخير بالمحاكم الأهلية

كتاب

الرد في صنع عمر

تأليف

العبد الفقير المعترف بالعجز والتقصير

أحمد بن الأمين الشنقيطي في الرد على

الشيخ محمد محمود بن التلاميذ

التركزي الشنقيطي

القائل بصرف

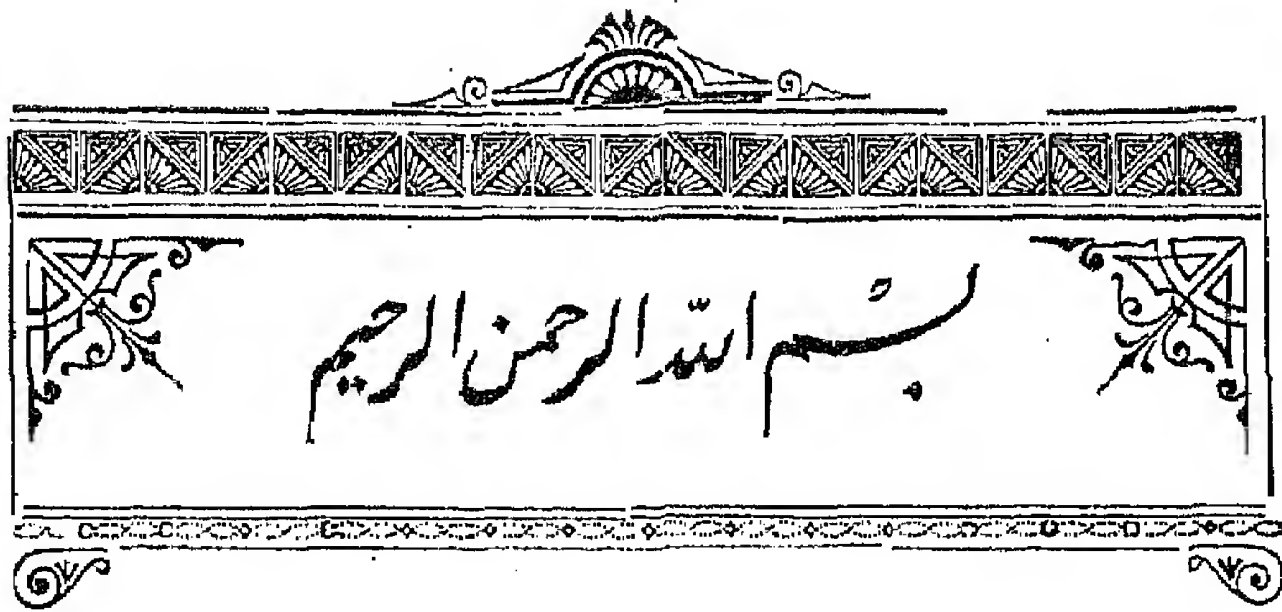
عمر

ويابة البراهين الأدبية في الرد على الحماسة التركزية

(وحقوق الطبع محفوظة لمؤلفه)

(طبع بمطبعة الموسوعات بشارع باب الحلق بمصر)

« لصاحبها السماعيل حافظ الخير بالحاكم الأهلية »



الحمد لله الذي تفضل وانعم * وعلم الانسان ما لم يعلم * لا تعدد آلاؤه * ولا تحفى
نعمائمه * أرسل رسوله الامين * بلسان عربي مبين * صلى الله عليه وآله واصحابه
والتابعين * نحمده تعالى ونستغفره * ونستهديه ونستنصره * ونسأله أن يمننا من كل
ضرر * كما منع من الصرف (عمر) * وبعد فقد الفت رسالة انيقه * ذات الفاظ رقيقة *
ومعان دقيقة * عازيا ابحاثها لكل امام * بلغ في العلوم أعلى مقام * ومزجتها بادلة عقليه *
توضح ما اسسته النقليه * وسميتها الدرر * في منع (عمر) *

فاقول مستعيناً بالله اعلم انه حدثت مسألة كثر فيها الكلام وتشقت الافهام في القرن
الرابع عشر وهي خلاف حصل بين سيدويه النحوى البصرى والشيخ محمد محمود بن
الاناميد التركى الشنقيطى في (عمر) الذى على وزن فعل فقال سيدويه انه معدول عن
عامر علما وانه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل المقدر وسيأتى أن الدليل اذا قام على
الشيء كان في حكم الملفوظ به وقال محمد محمود ان عمر منقول من جمع عمره وانه مصروف
ودليله ان الاصل في الاسماء الصرف والمنع عارض وان المنقول عن الجمع المنكر يجب
صرفه * وانه لم يسمع في الشعر الا مصروفا وان علة المنع تقديرية واما سيدويه فانه قال في
كتابه ما نصه اعلم ان كل فعل اسما مصروفا في الكلام أو صفة فهو مصروف فالاسماء
نحو ضرر وجعل وثقب وحفر اذا اردت جماع الحفرة والثقبه واما الصفات فنحو قولك
هذا رجل حطم قال الحطام القيسي (قد لفها الاليل بسواق حطام) فانما صرفت ما ذكرت
لك لانه ليس باسم يشبه الفعل الذي في أوله زيادة وايدست في آخره زيادة تأنيث وليس
بفعل لا اظير له في الاسماء فصار ما كان منه اسما ولم يكن جمعا بمنزلة حجر ونحوه وصار

ما كان منه جعماً بمنزلة كسر واير واما ما كان صفة فصار بمنزلة قولك هذا رجل عمل
اذا اردت معنى كثير العمل واما عمر وزفر فانما منعهما من صرفهما واشباههما انهما
ليسا كشيء مما ذكرنا وانما محدودان عن البناء الذي اولى بهما وهو بناءهما في الاصل
فانما خالفا بناءهما في الاصل تركوا صرفهما وذلك نحو طامرو زافرو ولا يجي عمر واشباهه
محدوداً عن البناء الذي هو اولى به الا وذلك البناء معرفة كذلك جرى في هذا الكلام
فان قلت عمراً آخر صرفته لانه نكرة الخ ووافقه ابن الحاجب قال في كافيته فالعدل
خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقاً كثر ثلاث ومثلث وآخر وجمع أو تقديراً كعمر وباب
قطام في تميم ووافقه الزمخشري قال في المفصل في عدة موانع الصرف والوصفية في نحو
احمر والعدل عن صيغة الى أخرى نحو عمر وثلاث وقال ابن الحاجب في شرحه له
والثاني من المعدول وهو الذي لا يعرف الا بمنعهم صرفه نحو قولهم عمر وشبهه فنحو
ذلك لا مجال للقياس فيه وانما يمتنع من الصرف ما منع منه ويصرف ما صرف فاذا منع
حكم عليه فيه بالعدل ليكون على قياس لغتهم في منع الصرف لسببين وليس فيه ما يمكن
تقديره مع العلمية من الاسباب سوى العدل وذلك ظاهر فلو لم يقدر لوجب ان يكون
السبب الواحد مانعاً من الصرف وهو خرم قاعسدة معلومة الاطراد أو صرفه وهو
خلاف لغة العرب واذا صرف وجب ان يقدر اصلاً غير معدول اذا تقدير غير العدل
مفسد مع الاستغناء عنه والاكثر في لغتهم منع صرف فعل علماً وجاء الصرف قليلاً
كقولهم هذا ادد مصروفاً وكذلك لبد اسم النسر المعروف واما قرح اسم رجل وموضع
بالمزدلفة وقوس قرح فغير مصروف فلو سمي بفعل مما ليس مسمى به في لغة العرب ولم
يثبت كيفية استعماله فليل الاولي منع صرفه اجراء له على الاكثر وقيل الاولي صرفه
لانه القياس وفي كلام سيبويه ما يدل على ان المعدول ان كان مشتقاً من فعل منع صرفه
والا صرف ووافقه ابن مالك قال في المنتقى على العمدة الثالث المعدول عن فاعل الى فعل
كعمر عن طامرو ومثله فعل في النداء اذا سمي به منعه كعمر للعدل والعلمية فتقول
رأيت غدر وممرت بغدر اسم رجل فلو سميت مما لم يثبت عدله مما هو على
زنة فعل لصرفته كقولك في اسم رجل بجمع عمرة بعمر ومن هذا ادد فانه
روي مصروفاً فلم انه غير معدول بخلاف ما روي بمنوع الصرف كعمر فان منع صرفه مع
العلم باستغناء غير العدل يدل على عدله والا لخالف النظار في منعه من الصرف بالتعريف

وحده وقال في التسهيل وطريق العدل به سماعه غير مصروف عاريا من سائر الموانع قال
الداميني فاحتيج الى تقدير سبب آخر مع العلمية لينتأى منع صرفه والا ازم خرم قاعدة
معلومة وهو منع الصرف بعلة واحدة لم يعهد استقلالها بمنع الصرف ولم يقدر سبب آخر
غيره لامكان هذا دون غيره وفيه أن بعضهم نقل عن سيديويه أن أدد ممنوع من الصرف
وقال في كافيته وشرحها

والعدل معه مانع نحو عمر * ومثله مسمي به نحو قدر

الخامس وهو مالا يتصرف للعدل والتعريف وهو أقسام منها العدول عن فاعل علما
كعمر وعلامة عدل هذا النوع منع العرب صرفه مع انتفاء التأنيث فكيف يقال ان ابن
مالك فاته ان القياس في عمر الصرف لكنه يعلم أن القياس لا يصار اليه مع وجود السماع وان
المعتبر في السماع النثر لا النظم لانه محل الضرورة واختصر البغدادى في خزنة الادب
كلام ابن مالك في العمدة في ذكره بيت الاعشى يرثي به منتشر بن وهب الباهلى من قصيدة
أخو غائب يعطيها ويسئله * يأبى الظلامة منه النوفل الزفر

وابن معط في الفصول قال مثال ما فيه العدل عمر لانه قالوا انه معدول عن عامر
فالعدل مع العلمية مانعان له من الصرف ووافقه المبرد في الكامل قال أعلم انه لا ينبغي شئ
من هذا الباب على الكسر يعنى باب حذام الا وهو مؤنث معرفة معدول في حال المعرفة
عن فاعل وكان فاعل يتصرف فلما عدل عنه فعل لم يتصرف وتابعه ابن جني في الخصائص
قال ان الاسماء التي ليست مؤنثة فتكون منصرفة ولا مما يجوز للتثنية حلوله للصرف
ممنوعة فاذا لم يوجد فيها كان عدمه منها اشارة لكونها غير منصرفة كاحمد وعمر ومثل هذا
في المعنى ما ذكره الداميني في سبب بناء كيت وذيت قال والكلمة على كل حال مبنية وانما
بنينا لان كل واحدة منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هي لا يستحق اعرابا
ولا بناء لانهما من عوارض الكلمة لا الكلام وأورد انه كان يجب ان لا تكون مبنية
أيضا كالجمل وأجاب بانه يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبناء لانهما من صفات المفرد
ولا يجوز خلو المفرد عنهما فلما وقع المفرد موقع مالا اعراب له في الاصل ولا بناء ولم
يجز أن يخلو منهما مثله بقى على الاصل الذي ينبغي أن تكون الكلمات عليه وهو البناء
راذ بعض المبنيات وهو الخالى عن الاعراب يكفيه عريه عن سبب الاعراب فعريه عن
سبب الاعراب بسبب البناء كما قيل عدم العلة علة عدم الخ وتابعه في شرح التوضيح وابن

الناظم في شرح الالفية فان قلت ان الشيخ محمد محمود ذكر أن الغلط حصل من سيديويه فتابعه النحاة سلفاً وخلفاً قلت ذلك دليل على عدم غلطه لانه لو كان على الغلط لخالفوه لان الزجاج حكم بغلطه لما قال أن أيا الموصولة تبنى اذا أضيفت وحذف صدر صلتها وفي نصب غدوة بعد لدن وخالفه القراء في قوله أن مصادر الثلاثي لا تقاس مع وجود السماع وخالفوه في منع زفر وفي نفيه تثنية المصدر النوعي وجمعه وفي نفيه اقتران خبر كرب بان كما خالف هو شيخه أبا زيد الانصاري في مسألة فاذا هو اياها أو هي التي ناظر فيها الكسائي لما قدم بغداد في مجلس يحيى ابن خالد البرمكي فان أبا زيد قال ان العرب قالت فاذا هو اياها أو هي وخالف الخليل في أشياء كثيرة فكيف ينقادون للخطأ ويستمر الناس على ذلك اثني عشر قرناً هذا محال فان قلت ان المحال اتفاق الناس على الخطأ في مسألة شرعية وأما في اللغة فيجوز قال يس بناء على ان اجماع النحاة على الامور اللغوية معتبر لا يجوز خرقه قال الدماميني وهذا مما تردد فيه بعض المتأخرين وأقول هذا عجيب فان الكلام في المسألة قديم وقد أطال ابن حنن في الخصائص الكلام فيه انما يكون حجة اذا لم يخالف النصوص ولا المقيس والا فلا لانه لم يرد في القرآن ولا في السنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ وقد لحص الجلال السيوطي بعضه في الاقتراح وقال غيره انه معتبر خلافا لمن تردد فيه على انه أيضاً نقل في حاشيته على التصريح ان النحوي الآن استقر فلا يحدث فيه شيء قلت تخطئة النحويين في منع عمر مخالفة لجميع النصوص وللشعر أيضاً لان الاحاديث هي أصل الشريعة ولم يرو عمر فيها الا ممنوعاً من الصرف (رجوع الى رد حجاج الشيخ محمد محمود) أما قوله ان عمر لما جاء له قبل التسمية عامر جاء عمر نجمع عمرة فقد سبقه اليه ابن مالك في شرح العمدة وقد تقدم الا ان ابن مالك قال لو لا سماعه ممنوعاً وكل النحويين يصرح بهذا أو يوجب اليه وكيف يعترفون بأن القياس في عمر الصرف الا أنه سمع ممنوعاً ثم يأسسون قواعدهم على سماع لا أصل له هذا محال عقلاً الا أن المعتبر في السماع عندهم النثر وأما النظم فهو محل الضرورة عندهم ولو أطر ألف شاعر مثلاً الى صرفه كان قليلاً بالنسبة لمن منه نثرأ قلت دعوى مساواة عامر عالماً وعمر جمع عمرة في المجيء ضعيفة لان الاسم أول أصوله الافراد والجمع فرع فرعه وهو التثنية هذا اذا كان مذكراً فكيف والجمع مؤنث غير عاقل فان قلت ان الشيخ إنما ينكر مجيء عامر علماً قلت قد جاء كعامر بن فهيرة وعامر ابن الطفيل فان قلت إن مراده إن عمر لم يسم مدة عامراً ثم سمي عمر قلت كذلك لم يعتد كثيراً قبل

مولده ثم ولد وسمى عمر على إن عدل العلم عن علم من جنسه أقرب من نقله من اسم معني
وأما قوله أن الأصل في الأسماء الصرف وأن المنع طاري فهذا مسلم له إلا أنه غفل عن
القاعدة المشهورة وهي كون الطاري يزيل حكم الثابت قال ابن جني في الخصائص كياء
النسبة إذا دخلت على ما فيه تاء التانيث حذفت لها التاء ومن ذلك نقض الأوضاع إذا طرأ
عليها طاري كلفظ الاستفهام إذا طرأ عليه معني التعجب استحال خبراً وأما قوله أن إحدى
علته تقديره فهي من الأشياء التي لا يعتد بها فذلك لا يقدح فيها لأن الدليل إذا قام على الشيء
كان في حكم الملقوظ به وإن لم يجز على السنن استعماله ذكره الأسيوطي في الأشباه والنظائر
فكيف بما جرى على السنن نظماً ونثراً فمن النظم قول ابن أبي ربيعة

كيف لي اليوم أن أرى عمر المر * سل بالهجر قبل أن يلقاني

(وقول الكمي)

أهوى علياً أمير المؤمنين ولا * أرضي بشتم أبي بكر ولا عمراً

وغير ذلك من الأشعار الكثيرة ومن النثر الأحاديث الصحاح التي رواها البخاري وغيره
فمنها حديث الرؤيا وعرض على عمر وعليه قيص اجتره وحديث الرؤيا الآخر فقالوا
لعمرك فذكرت غيرته الحديثان ومنها أن الحق لينطق على لسان عمر وقلبه وغير ذلك من
الأحاديث الكثيرة على أنه قد سمع ما هو أغرب من عمر وهو قولهم جاء بعلق فلق قال
الأسيوطي في شرح ألفيته ومن أغرب ما وقع من هذا النوع قسم هو علم جنس لا علم
شخص وذلك ما ذكره ابن خالويه في كتاب الاسد جاء بعلق فلق بغير ألف ولام ولم
يصرف وقال في لسان العرب وجاء بعلق فلق أي بعجب عجيب وقد أعلقت وأفلقت أي
جئت بعلق فلق وهي الداهية ولا تجرى وقال ابن أم قاسم في شرح الألفية ذكر بعضهم
في فعل علم جنس قال جاء بعلق فلق ولا يصرف وهو غريب اه فان قلت إن المتبر
عند الشيخ الاحتجاج بالشعر قلت فإذا لم خص عمر بالصرف دون غيره من مواع
الصرف فإن كثيراً منها روى مصروفاً في الشعر واتفق على جواز صرفها ضرورة الأ
ما فيه ألف التانيث وأفعل مثك على خلاف فيما نقله ابن الأنباري في الانصاف في مسائل
الاختلاف وأورد أيضاً فيه كثيراً من الأسماء المجمع على وجوب صرفها ممنوعة للضرورة
فينبغي الاستاذ أن يقول بغيرها فيعكس النحو الموجود ويحدث نحواً آخر (تنبيهان الأول)
أن قال قائل هل وافق الاستاذ أحد على دعواه قلت نعم وافقه صاحب الامثال كما ذكر

هو في ميمته التي يمدح بها اسكار الثاني النصراني ووافقه بعض معاصري اهل مصر فان قلت هل يعد هذا خلافا قلت نعم فان قلت كيف نهتدى الى الحق قلت ترجع الى الكتاب فقد قال تعالى وان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر فوجدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نطق بعمر ممنوعا ومن الحجج القاطعة لدعواه قوله هو في قصيدته التي يخاطب بها اهل مصر في شأن الخفين الاسودين

وقال اله الناس للناس اشهدوا * ذوي عدل ان رمت حكومة عادل

لان لبس الخفين الاسودين رواه المغيرة وابن الحبيب فما باله هو لا يقبل شهادة جميع النحويين والمحدثين واللغويين فقد نص الجوهري في محاحه على منع عمر وتابعه ابن المكرم في لسان العرب وصاحب القاموس والمصباح (التنبيه الثاني) اعلم ان للعرب اشياء يغلب الاستعمال القياس فيها قال ابن الحشاش في شرح الجرجانية ان في النحو مواضع يغلب الاستعمال القياس فيها وان فيه اصولا في القياس مرفوضة ويجوز للشاعر الرجوع اليها قلت وعمر من تلك الاشياء وقال ابن جني اعلم ان الاصول المنصرف عنها الى الفروع على ضربين أحدهما ما اذا احتيج اليه جاز أن يراجع والآخر لا يمكن مراجعته لان العرب انصرفت عنه فلم تستعمله فالاول منه الصرف الذي لا يفارق الاسم لمشايعته الفعل من وجهين فمقي احتجت الى صرفه جاز أن تراجعه فتصرفه الخ (فوائده مهمة) الاولى في فائدتي عدل عمر قال ابن أم قاسم ذكر بعضهم لعدله فائدتين أحدهما لفظية وهي التخفيف والاخرى معنوية وهي تمحيض العلمية اذ لو قيل عامر لتوهم انه صفة (الثانية) في أنواعه قال الاندلسي في شرح المفصل قال الخوارزمي العدل على أربعة أوجه عدل في الامداد نحو أحاد ومثنى وثلاث وعدل في الاعلام نحو عمر والقياس عامر وعدل من اللام نحو سحر وعدل من اللام حكما نحو آخر وهذا لان آخر في الاصل افعال تفضيل وهو ضد أول ورجل آخر معناه أشد تأخرا في الذكر هذا أصله ثم أجرى مجرى غيره (الثالثة) الفرق بين العدل والاشتقاق الذي ليس بعدل قال ابن يعيش الفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذي ليس بعدل ان الاشتقاق يكون لمعنى آخر أخذ من الاول كضارب من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الاسباب المانعة من الضرب لانه اشتق من الاصل لمعنى الفاعل وهو غير معنى الاصل الذي هو الضرب والعدل هو ان تريد لفظاً ثم تعدل عنه الى لفظ آخر فيكون المسموع لفظاً والمراد غيره ولا يكون

العدل في المعنى انما يكون في اللفظ فلذلك كان سبباً في منع الصرف لانه فرع المعدول عنه
(الرابعة) العلم منه منقول ومنه مرتجل ومنه قسم ثالث لا منقول ولا مرتجل وهو الذي
علميته بالغلبة ذكره أبو حيان وقال في البسيط العلم المعدول كعمر وزفر فيه ثلاثة أقوال
أحدها انه مشتق من المعدول عنه فعلى هذا يكون منقولاً والثاني انه مرتجل غير مشتق
لان لفظ المعدول لم يستعمل في مسمى ثم نقل منه وليس وزن المعدول موافقاً لوزن
المعدول عنه حتى يكون منقولاً والثالث انه ليس منقولاً على الإطلاق ولا مرتجلاً على
الإطلاق بل مشابه للمنقول لموافقة حروفه لحروف المعدول عنه ومشابه للمرتجل
لاختصاصه بوزن لا يوافق المعدول عنه فيه (الخامسة) قال في الاشباه والنظائر اختلاف
هل يقدح الاشتقاق في كون العلم مرتجلاً فقول لا فان غطفان من الغطف وهو سمة
العيش وعمران وحمدان لهما أفعال وانما الذي يقدح فيه أن يكون موضوعاً لمسمى ثم ينقل
الى غيره قال صاحب البسيط والتحقيق أن الاشتقاق يقدح في الارتجال لانه حال الاشتقاق
لا بد أن يكون اشتقاقه لمعنى فاذا سمي به كان منقولاً من ذلك اللفظ المشتق لذلك المعنى
فلا يكون مرتجلاً (السادسة) في الكلام على الاطراد والشذوذ قال في الاشباه والنظائر
وهما متقابلان فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الاعراب وغيره من مواضع
الصناعة مطرداً وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك الى غيره شاذاً قال والكلام
في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب مطرد في القياس والاستعمال جميعاً وهو الغاية
المطلوبة ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال وذلك قولهم مكان مبقل هذا هو القياس
والاكثر في السماع باقل والاول مسموع أيضاً والثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في
القياس نحو قولهم استحوذ واستصوبت الامر واستنوق الجمل والرابع الشاذ في القياس
والاستعمال جميعاً كتتميم مفعول مما عينه واو أوياء نحو ثوب مصوون وخذه مطبوبة به
نفساً أو نفس واعلم أن الشيء اذا اطراد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع
السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره فان كان الشيء شاذاً في
السمع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب منه وجريت في نظيره على الواجب في
امثاله انتهى باختصار

وقال الاندلسي في شرح المفصل يعنون انه أي النادر لا يفرد بحكم يصير به أصلاً بل ينبغي
ان يرد الى احد الاصول المعلومة بحافظة على تقريرها واحتراساً من نقضها قال وما من

علم الا وقد شذت منه جزئيات مشكلة فتد الى القواعد الكلية والضوابط الجمالية وقال
الجار بردي في شرح الشافيه اعلم ان المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس
من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته كالقود والنادر ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف
القياس كحز عال والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كقراطس بالضم (السابعة) في تعريف
المنصرف وغير المنصرف والواسطة بينهما قال في البسيط من قال المنصرف ما ليس فيه علتان
من العلل التسع وغير المنصرف ما فيه علتان وتأثيرها منع الجر والتنوين لفظاً او تقديرأ
دخل فيه التثنية والجمع والاسماء الستة وما فيه اللام والمضاف ومن قال المنصرف ما فيه
الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين فان التثنية والجمع
والمعرف باللام والاضافة مخرج عن الحصر فلذلك ذكرها صاحب الخصائص مرتبة
ثالثه لا منصرفة ولا غير منصرفة اهـ (مسئلة) اختلف النحويون في الصرف فذهب
المحققين كما قال أبو البقاء في الباب انه التنوين وحده وقال آخرون هو الجر مع التنوين
وينبغي على هذا الخلاف ما اذا اضيف ما لا ينصرف ودخلته أل فعلى الاول هو باق على
منع صرفه وانما يجر بالكسرة فقط وقال في البسيط الجمهور على أن الصرف عبارة عن
التنوين وحده وعلة منع الصرف انما ازالا التنوين خاصة وليس الجر من الصرف وانما
حذف مع التنوين كراهة أن يلتبس بالاضافة الى ياء المتكلم فانه حكى حذف ياء المتكلم وابقاء
الكسرة في غير النداء وكراهية أن يلتبس بالمبنيات على الكسر نحو حذام وقال ابن يعيش
في شرح المفصل اختلفوا في منع الصرف ما هو فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر
والتنوين دفعة واحدة وليس أحدهما تابعا للآخر اذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين
وهو قول بظاهر الحال وقال قوم ينتمون الى التحقيق أن الجر في الاسماء نظير الجزم في
الافعال فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره وانما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين
وحده لثقل ما لا ينصرف لمشابهة الفعل ثم تبع الجر التنوين في الزوال لان التنوين خاصة
للإسم والجر خاصة له أيضاً فتبع الخاصة الخاصة وبدل على ذلك ان المرفوع والمنصوب
مما لا يدخل للجر فيه انما يذهب منه التنوين لا غير فعلى هذا القول اذا قلت مررت
بالرجل الاسمر واسمر كم الاسمر باق على منع صرفه وانما أنجر لان الشبه قائم وعلم
الصرف الذي هو التنوين معدوم وعلى القول الاول لكون الاسم منصرفاً لانه لما دخله
الالف واللام والاضافة وهما خاصة الاسم بعد عن الافعال وغلبت الاسميه فانصرف

(الثامنة) في الفرق بين التنوين والنون الخفيفة قال ابن السراج في الاصول النون الخفيفة في الفعل نظير التنوين في الاسم فلا يجوز الوقف عليها كما لا يوقف على التنوين وقد فرقوا بينهما بان النون الخفيفة لا تحرك لالتقاء الساكنين ففي لقي النون الخفيفة ساكن سقطت عنهم فاضلوا ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل وفصلوا بينهما وقال ابن النحاس في التعليقة انما حذفت النون الخفيفة ولم تحرك خطأ لها عن درجة التنوين حيث كان التنوين يحرك لالتقاء الساكنين غالباً لان الافعال أضعف من الاسماء فما يدخلها أضعف مما يدخل الاسماء مع أن نون التوكيد ليست بلازمة للفعل الا مع المستقبل في القسم والتنوين لازم لكل اسم منصرف عرى عن اللام والاضافة فلما انحطت النون عن التنوين وانحط ما يلحقه عن ما يلحقه التنوين لزمها الحذف عند التقاء الساكنين قال أبو علي لما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل منزلة يعنى تفضيلهم التنوين بتحريكه لالتقاء الساكنين على النون بحذفها لالتقاء الساكنين اهـ (التاسعة) في بيان كون الاسم لا يمنع من الصرف الا بشبهه للفعل من وجهين ويبنى بشبهه للحرف من وجه واحد وبيان العلة فيهما قال في الاشباه والنظائر يكفي في باب الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد اتفاقا ولا يكفي في منع الصرف مشابته للفعل من وجه واحد اتفاقا بل لا بد من مشابته له من وجهين قال في البسيط والفرق ان مشابهة الحرف تخرجه الى ما يقتضيه الحرف من البناء وعسلة البناء قوية فلذلك جذبته العلة الواحدة فاما مشابهة الفعل فانها لا تخرجه عن الأعراب وانما تحدث فيه ثقلاً ولا يتحقق الثقل بالسبب الواحد لان خفة الاسم تقاومه فلا يقدر على جذبها عن الاصلة الى الفرعية فلذلك احتيج الى سببين لتحقيق الثقل بتماضها وغلبتها بقوة ثقلها خفة الاسم قال ابن الحاجب في أماليه ان قيل لم يبنى الاسم لشبه واحد وامتنع من الصرف لشبهين وكلا الأمرين خروج عن أصله فالجواب ان الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقر به مما ليس بينه وبينه مناسبة الا في الجنس الاعم وهو كونه كلمة وشبه الفعل وان كان نوعاً آخرأ الا أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف الا ترى انك اذا قسمت الكلمة خرج الحرف أولاً لانه احد القسمين وبقي الاسم والفعل مشتركين فيفرق بينهما بوصف أحدهما من وصفهما بالنسبة الى الحرف فوز ان الحرف من الاسم كالجماد بالنسبة الى الآدمي ووزان الفعل من الاسم كالحيوان من الآدمي فشبه الآدمي بالجماد ليس كشبهه بالحيوان فقصد علمت بهذا ان المناسبة الواحدة بين الشئ وبين ما هو أبعد لا يقاوم مناسبات متعددة

بينه وبين ما هو قريب منه وقال ابن النحاس في التعليقه فان قيل لم يثبت الاسم لشبهه بالحرف من وجه واحد فالجواب ان الاسم بعيد من الحرف فشبهه به يكاد يخرج عن حقيقة فلولاً قوته لم يظهر ذلك فيه فلا جرم اعتبرناه قولاً واحداً وقال ابن الدهان في الفرقة قال بعض المتقدمين فان قيل لم لما شبه الفعل الاسم أعطيتموه بعض الاعراب ولما شبه الاسم الحرف أعطيتموه كل البناء فالجواب ان الاعراب لما كان يتبع بعض أعطي الفرع فيه دون ما الاصل ولما كان البناء لا يتبع بعض تساوى الاصل والفرع فيه وقال ابن اياز فان قيل ان حرف الجر يمنع من الدخول على الفعل ومع هذا اذا دخل على ما لا ينصرف لا يجز في موضع الجر فهلا كانت اللام والاضافة كذلك قيل ان الفرق من وجهين أحدهما ان اللام والاضافة يغيران معنى الاسم ألا تراهما ينقلانه من التنكير الى التعريف وحروف الجر لا تغير معناه والثاني ان حروف الجر تجرى مما بعدها مجرى الاسماء التي تجر ما بعدها والافعال قد تقع في موضع الجر باضافة ظروف الزمان اليها فصار وقوع الاسماء بعد حروف الجر كأنه غير مختص بها اذ كان مثل ذلك يقع في الافعال فلذلك لم يعتد به انتهى وقد ذكر السيرافي هذين الوجهين وزاد فروقا أخرى منها ان الالف واللام والاضافة أبعدت الاسم الذي لا ينصرف عن شبه الفعل وأخرجته منه فلما دخل عليه بعد ذلك العامل صادفه غير مشبه للفعل فعمل فيه فأما اذا دخل قبل دخول اللام والاضافة فانه يصادفه ثقيلاً فلا ينفذ فيه ومنها ان الالف واللام والاضافة قاما مقام التنوين فكان الاسم منوناً والتنوين هو الصرف وعلامة الامكن فليس العامل كذلك ومنها ان الواو اعتباراً بالعوامل الاوائل لبطل أصل ما لا ينصرف لان التي تدخل على الاسم غير داخلة على الفعل فلو كان ينتقل بدخول العوامل لكان كل عامل يدخل عليه يوجب صرفه ويبطل الفرق بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف (قاعدة) الاسماء غير المنصرفه تنون للضرورة وقال ابن الحاجب في أماليه الاسماء المبنيه لاتنون للضرورة لان التنوين فرع الاعراب وهي لا يدخلها الاعراب فيدخلها التنوين وقال في الاشياء والنظائر (قاعدة) الاصل في الاسماء الصرف ولذلك يمنع السبب الواحد اتفاقاً ما لم يعضد باخر يجذبه عن الاصل * الى الفرعية قال في البسيط ونظيره في الشرعيات ان الاصل برأه الذم فلا يقوى الشاهد على شغل الذمة ما لم يعضد باخر ومن ذلك انه يكفي في عوده الى الاصل أدنى شبهة لانه على وفق الدليل ولذلك صرف أربع من قولك مررت بنسوة أربع مع ان فيه الوصف والوزن اعتباراً لأصل

وضعه وهو العدد وقال ابن اياز أصل الاسماء الصرف لعلتين أحدهما ان أصلها الاعراب فينبغي ان تستوفي انواعه والثاني ان امتناع الصرف لا يحصل الا بسبب زائد والصرف يحصل بغير سبب زائد فان قيل لم لم تكن العلة الواحدة مانعة من الصرف قيل لوجوه أحدها ان الأصل في الاسماء أن تكون منصرفة فليس للعلة الواحدة من القوة ما يحذنها عن الأصل وشبهوا ذلك ببرائة الذمة فانها لما كانت هي الأصل لم تصر مشتغلة بالإشهادة عدلين وذلك لان الأصول تراعي ويحافظ عليها الثاني ان الاسماء التي تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة ولوراعينا الوجه الواحد وجهه لانه أثرأ كان أكثر الاسماء غير منصرف وحينئذ تكثر مخالفة الأصل الثالث ان الفعل فرع عن الاسم في الاعراب فلا ينبغي أن يجذب الأصل الى حيز الفرع الا بسبب قوى فان قال قائل ان هذا البحث يقوى حجة الشيخ محمد محمود لان علة العدل باطلة لانها تقديرية قلت قد تقدم أن الشيء اذا قام عليه دليل كان في حكم الملفوظ به وأيضاً فمن المقرر ان العلماء مصدقون في أقوالهم بمباحث معهم في أفهامهم فانهم نقلوا منع عمر عن العرب فان قلت أن هذا الكلام يدل على أن الشيخ محمد محمود له أن يبحث مع النحويين في علة العدل دون منع عمر قلت من يمنعه أن يأتي بعلة غير العدل الا أنه اذا لم يأت بأحسن منها لا يلتفت اليه (العاشرة) في الخلاف في عمر هل يثنى ويجمع أولا قال أبو البقاء في الباب ولهذا أي لكونه لا يوجد الا علما غير منصرف قالوا انه اي عمر لا يثنى ولا يجمع لانه لم يوجد في كلامهم جنساً والعلم لا يثنى ولا يجمع الا بعد ان يجري مجرى الجنس فيقال جاءني عمر كلاهما في التثنية وجاءني عمر كلهم في الجمع كما يقال تأبط شراً كلهم قال عبد القاهر في المقصد قال أبو عثمان ان القياس أن يقال في التثنية والجمع كلاهما عمر وكلهم عمر ولا ينكر فيقال العمران والعمران لانه صيغة خصت بالعلمية

وقال أبو علي الفارسي في الايضاح والخامس ما يكون معدولاً وهو كل ما وجدته لا تصرفه العرب مثل عمر وثل وجشم ودانف وزحل الكوكب لا تقول الجسم والزحل وانما يتبين فعل المعدول مما ليس بمعدول بان المعروف لا ينصرف فاذا رأيتهم منعوه الصرف فاحكم بعده وبأنه لا يدخله الالف واللام لانه يجتمع فيه العدل والتعريف وقال الدماميني عند قول ابن مالك في التسهيل التثنية جمل الاسم القابل دليل اثنين متفقين في اللفظ الخ غالباً لادائماً فقد سمع من كلامهم القمران في الشمس والقمر

والعمران في أبي بكر وعمر وقال في الاشياء والنظائر ان العلم قد يرد جنساً بعد نعم وبئس ونصه فائدة في تذكرة ابن الصائغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح قد يرد العلم جنساً مرفاً باللام التي لتعريف الجنس وذلك بعد نعم وبئس فنقول نعم العمر عمر ابن الخطاب وبئس الحجاج حجاج بن يوسف لان نعم لا تدخل الاعلى جنس وقد يجعل العلم جنساً منكرأ وذلك بعد لا نحو لاهيم الليلة للمطبي ولا بصرية لكم وقضية ولا أبا حسن لها وقال ابن مالك في الكافية

وان أتاك علم وهو اسم لا فكن له بشائع مؤرلاً
كقولهم في رجز مروي لاهيم الليلة للمطبي

(الحادية عشر) في أن الضرورة ما وقع في الشعر لا ما لا يحيد عنه للشاعر قال أبو حيان لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر فقال في غير موضع ليس هذا البيت بضرورة لان قائله متعسك من أن يقول كذا ففهم ان الضرورة في اصطلاحهم الالقاء الى الشيء فقال انهم لا يلجئون الى ذلك اذ يمكن ان يقولوا كذا فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً لانه مامن ضرورة الا ويمكن ازاها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب وانما يعنون بالضرورة ان ذلك من تراكيبيهم الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع في كلامهم النثر وانما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ولا يعني النحويون بالضرورة انه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وانما يعنون ما ذكرنا والا كان لا توجد ضرورة لانه مامن لفظ الا ويمكن الشاعر أن يغيره انتهى وقال ابن جني في الخصائص سئلت أبا علي هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولا فقال كما جاز أن نقيس منشورنا على منشورهم فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا وما حظرتهم حظرتهم عاينا واذا كان كذلك فما كان من احسن ضرورتهم فليكن من أحسن ضرورانا وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا وما بين ذلك بين ذلك قاعدة ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها ومن فروعه اذا دعت الضرورة الى منع صرف المتصرف المجزور فانه يقتصر فيه على حذف التثوين فلا يتجاوز محل الضرورة بإبطال عمل العامل والكوفي يري فنيحه في محل الجر لئلا يلتبس بالمبنيات على الكسر ذكره في البسيط وقاله في الاشياء والنظائر ومن كلام أبي حيان يظهر لك أن جميع ما نقله الشيخ محمد محمود

الشنجيطى لا ينهض له حجة في صرف عمر (تنبيه) اذا أمكن الشاعر أن لا يصرف عمر في شعره فهو أحسن لأن ما لا يؤدي الى الضرورة أولى مما يؤدي اليها نص عليه في الاشياء والنظائر (الثانية عشر) في تحرير الخلاف في المنصرف هل يجوز منه للضرورة أولاً قال ابن الأنبارى في الأوصاف في مسائل الاختلاف بين البصريين والكوفيين مامأخصه مسألة ذهب الكوفيون الى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف لضرورة الشعر واليه ذهب أبو الحسن الاخفش وأبو على الفارسي وأبو القاسم بن برهان من البصريين وذهب البصريون الى أنه لا يجوز واجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر أما الكوفيون فاحتجوا بان قالوا الدليل على أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر انه قد جاء ذلك كثيراً في اشعار الى ان قال وأما البصريون فاحتجوا بان قالوا انما قلنا انه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف لان الاصل في الاسماء الصرف فلو أنما جوزنا ترك صرف ما ينصرف لادى ذلك الى رده عن الاصل الى غير أصل وكان أيضاً يؤدي الى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف وعلى هذا يخرج حذف الواو من هو في نحو قوله

فبيناه بشري رحله قال قائل * لمن جمل رجب الملائم نجيب

فانه لا يؤدي الى الالتباس بخلاف حذف التنوين فبان الفرق بينهما والذي اذهب اليه في هذه المسئلة مذهب الكوفيين لكثرة النقل الذي خرج عن حد الشذوذ والقلة لالقوته في القياس وأما الجواب عن كلمات البصريين فظاهراً ما قولهم انما لم يجوز ترك صرف ما ينصرف لانه يؤدي الى رده عن الاصل الى غير أصل قلنا هذا يبطل بحذف الواو من هو في قوله فبيناه يشري رحله الخ خصوصاً على أصلكم فان الواو عندهم اصلية لازائده كما هي على أصل الخصم زائده وقولهم انما جاز لانه يؤدي الى الالتباس بخلاف هاهنا قلت الجواب عن هذا من وجهين احدهما انا لانسلم انه لا يؤدي هاهنا الى الالتباس لانك تقول غزا هو فيكون توكيداً للضمير المرفوع فانه فاعل فاذا حذفت الواو منه التبتت الهاء الباقية بالهاء التي هي ضمير المنصوب بانه مفعول نحو غزا فانه يجوز أن لا يظهر حركتها قال الشاعر

تراه كان الله يجمع الله * وعينه ان مولاه تاب له وفر

الى أن قال والوجه الثاني انه يبطل بصرف ما لا ينصرف فانه يوقع لبساً بين ما ينصرف وما لا ينصرف في نحو قوله (قوا صدمكة من ورق الحمى) وكذا سائر صرف ما لا ينصرف ومع

هذا فقد وقع الاجماع على جوازه وكذلك هاهنا فان قالوا الكلام به يحصل القانون دون الشعر وصرف مالا ينصرف لا يقع لبسا بين ما ينصرف ومالا ينصرف لانه لا يلتبس ذلك في اختيار الكلام قلنا وهذا هو جوابنا عما ذكرتموه فانه اذا كان الكلام هو الذي يحصل منه القانون دون الشعر فترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر لا يوجب لبسا بين ما ينصرف ومالا ينصرف اذ لا يلتبس ما ينصرف ومالا ينصرف في اختيار الكلام والله أعلم ومن هنا يظهر لك ان الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركزي الشننجي لا يستطيع أن يهدم قانونا أسسته أكبر الأئمة مستنديا الى ما سمعوه بأذانهم من نثر العرب بآيات شعر رواها (تنبيهان) الاول ظاهر كلام ابن الانباري ان ترك صرف ما ينصرف كثير مطرد وظاهر كلام ابن مالك في الالفية انه قليل في قوله

(ولا طرار أو تناسب صرف ذرا المتع والمصرف قد لا ينصرف)

لان قد للتقليل (الثاني) تقدم في كلام ابن الانباري ان جواز صرف مالا ينصرف مجمع عليه وهذا يقتضي الاطلاق في جميع مالا ينصرف مع انه نقل في كتابه هذا ان الكوفيين لا يجوزون صرف أفعل منك ونصه مسألة ذهب الكوفيون الى ان أفعل منك لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر وذهب البصريون الى انه يجوز صرفه في ضرورة الشعر أما الكوفيون فاحتجوا بان قالوا انما قلنا ذلك لان من لما اتصلت به منعت صرفه لقوة اتصاله بها ولهذا كان في المذكر والمؤنث والتثنية والجمع على لفظ واحد نحو زيد أفضل من عمرو وهند أفضل من دعد والزيدان أفضل من العمرين وما أشبه ذلك فدل على قوة اتصاله به فلهذا قلنا انه لا يجوز صرفه ومنهم من تمثل بان قال انما قلنا ذلك لان من يقوم مقام الاضافة ولا يجوز الجمع بين التثنية والاضافة فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الاضافة وانما لم يجوز الجمع بين التثنية والاضافة لانهما دليلان من دلائل الاسماء فاستغني باحدهما عن الآخر وأما البصريون فاحتجوا بان قالوا انما قلنا بجواز صرفه لان الاصل في الاسماء كلها الصرف وانما يمنع بعضها من الصرف لاسباب عارضة تدخاها على خلاف الاصل فاذا اضطر الشاعر ردها الى الاصل ولم يعتبر تلك الاسباب المعارضة التي دخلت عليها قال أبو كبير الهذلي

من حملن به وهن عواقد حبك النطاق فعاش غير مهبل

فصرف عواقد وهي لا تنصرف لانه ردها الى الاصل الى غير ذلك مما لا يحصى

كثرة في أشعارهم والذي يدل على هذا ان مالا أصل له في الصرف ودخول التنوين لا يجوز للشاعر أن يتونه للضرورة لانه لأصل له في ذلك فيرده الى حالة قد كانت له فاذا ثبت هذا فنقول أفضل منك اسم والاصل فيه الصرف وان ما امتنع من الصرف لوزن الفعل والوصف فصار بمنزلة أحر وكما وقع الاجماع على ان أحر يجوز صرفه لضرورة الشعر ردا الى الاصل فكذلك أفضل منك ثم اذا جاز عندكم في ضرورة الشعر ترك صرف ما أصله الصرف وهو عدول عن الاصل الى غير أصل فكيف لا يجوز صرف ما أصله الصرف وهو رجوع عن غير أصل الى أصل وهل منع ذلك الرفض للقياس وبناء على غير أساس وأما الجواب عن كلمات الكوفيين اما قولهم ان من لما اتصلت به منعت من صرفه قلنا هذا باطل لان اتصال من ليس تأثيراً في منع الصرف وانما المؤثر في منع الصرف وزن الفعل والوصف الذي يدل على ذلك أنهم قد قالوا زيد خير منك وشر منك فيصرفون مع اتصال من بهما ولم يمنعوهما الصرف بدخول من عليهما واتصالهما بهما ولو كان كما زعموا لامتنع ان ينصرف لاتصال من بهما فلما انصرفا مع اتصال من بهما دل على ان اتصالهما بهما لا اثر له في منع الصرف وانما امتنعا من الصرف لوزن الفعل والوصف والذي يدل على صحة هذا انه لما زال وزن الفعل من أخير منك وأشر منك صرف لانه لما حذفوا الهمزة منهما لكثرة الاستعمال وأدغموا احدى الرائيين في الأخرى من قولك شر منك لان لا يجتمع حرفان متحركان من جنس واحد في كلمة واحدة لأن ذلك مما يستثقل في كلامهم نقص عن وزن الفعل فلما نقص عن وزن الفعل بقي فيهما على علة واحدة وهي الوصف فيرد الى الاصل وهو الصرف لان العلة الواحدة لا تقوى على منع الصرف الذي هو الاصل وأما قولهم انه لا يثنى ولا يجمع لاتصال من به قلنا انما لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث لثلاثة أوجه الأول انما لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث لانه تضمن معنى المصدر لانك اذا قلت زيد أفضل منك كان معناه فضل زيد يزيد على فضلك فجعل موضع فضله أفضل فتضمن معنى المصدر والفعل معاً والمصدر والفعل مذكران ولا يدخلهما ثنية ولا جمع فكذلك ما تضمنهما والوجه الثاني أن ما لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث لانه مضارع للبعض الذي يقع به التذكير والتأنيث والثنية والجمع بلفظ واحد والثالث انما لم يثن ولم يجمع لان الثنية والجمع انما يلحقان الاسماء التي تنفرد بالمعاني وأفعال اسم مركب يدل على فعل وغيره فلم يحز ثنيته ولا جمعه لما كان مركباً يدل على معنى وزمان

وانما فعلت ذلك العرب اختصاراً واستغناءً بقليل الكلام عن كثيره ولم يجوز تأنيثه لما ذكرناه من تضمنه معنى المصدر والمصدر مذكر ثم على أصلكم انما وجداً فعل لانه جرى مجرى الفعل ولهذا كانت اضافته غير حقيقية وأما قولهم ان من يقوم مقام الأضافة فلا يجوز الجمع بين التنوين والاضافة قلنا لو كان الامر كما زعمتم لوجب ان يدخل الجر في موضع الجر كما اذا دخلته الاضافة فلما أجمعنا على أنه لا ينصرف ويكون في موضع الجر مفتوحاً كسائر ما لا ينصرف دل على فساد ما ذهبتم اليه وأما قولهم انما لم يجوز الجمع بين التنوين والاضافة لانهم دليلان من دلائل الاسماء قلنا لا نسلم انما لم يجوز الجمع بين التنوين والاضافة لوجهين أحدهما ان الاضافة تدل على التعريف والتنوين يدل على التنكير فلو جوزنا الجمع بينهما لادى ذلك الى أن نجتمع بين علامة تعريف وعلامة تنكير في كلمة واحدة وهما ضدان والضدان لا يجتمعان والوجه الثاني ان الاضافة علامة الوصل والتنوين علامة الفصل فلو جوزنا الجمع بينهما لادى ذلك الى أن نجتمع بين علامة وصل وعلامة فصل في كلمة واحدة وهما ضدان والضدان لا يجتمعان وما ذهبوا اليه من التعليل يبطل بحرف الجر مع لام التعريف فانهما يجوز اجتماعهما نحو مررت بالرجل وان كانا دليلين من دلائل الاسماء الى غير هذين الدليلين من دلائل الاسماء والله أعلم وقال المرادى في شرح الألفية أما صرف ما يستحق المنع في الضرورة فتتفق على جوازه ومنه قوله

فاتاهما احيمر كاخ السهم ^{بهم} بعضب فقال كوني عقيراً

وهو كثير وقد اختلف في نوعين أحدهما ما فيه الف تأنيث مقصورة فنع بعضهم صرفه للضرورة قال لانه لا فائدة فيه اذ يزيد بقدر ما ينقص ورد بقول المسلم بن رباح

انى مقسم ماملكت فجاءل * ذخرا الآخرتى وديناً تنفع

النشده ابن الأعرابي بتنوين دنيأ وقال بعضهم في رد هذا القول ان الالف قد يلتقى بساكن بعده فيحتاج الشاعر الى كسر الاول لأقامته الوزن فينون ثم يكسر قلت ومقتضى هذا انه اذا لم يحتج الى تنوينه لم يثون وهو تفصيل حسن والثاني أفضل منك منع الكوفيون صرفه للضرورة قالوا لان حذف تنوينه انما هو لاجل من فلا يجمع بينه وبينها ومذهب البصريين جوازه لان المانع له الوزن والوصف كاحمر لامن بدليل خير منك وشر منك لزوال الوزن الى أن قال واما منع صرف المستحق للصرف للضرورة ففي جوازه خلاف مذهب أكثر البصريين منه ومذهب الكوفيين والاحفش والفارسي جوازه

واختاره المصنف وهو الصحيح لثبوت سماعه ومنه

فما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس في جميع

وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية فأجاز منه لوجود احدي المتين وبين ما ليس كذلك فصرفه ويؤيده أن ذلك لم يسمع الا في العلم وأجاز قوم منهم أحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختياراً انتهى باختصار (فائدة مهمة) تناسب قوله آنفاً أن ما فيه ألف التانيث المقصورة منع بعضهم صرفه للضرورة لانه لا فائدة فيه اذ يزيد بقدر ما ينقص قال ابن جني في الخصائص باب في الدور والوقوف منه على أول رتبة هذا موضع كان ابو حنيفة رحمه الله يراه ويأخذ به وذلك أن تؤدي الصنعة الى حكم ما مشبه بها يقتضي التغير فان أنت غيرت صمرت أيضاً الى مراجعة ما منه مرتبت فاذا حصلت على هذا وجب أن تقيم على أول رتبة ولا تتكلف عناء ولا مشقة اهـ

قلت مراده أبو حنيفة الدينوري لا الامام الاعظم والله أعلم

قد ذيلت هذا الكتاب بثلاث عشرة فائدة

- ٧ الفائدة الأولى في عدل عمر
- ٧ الفائدة الثانية في أنواع العدل
- ٧ الفائدة الثالثة في الفرق بين العدل والاشتقاق
- ٨ الفائدة الرابعة في العلم منه منقول ومنه مرتجل وبينهما واسطة
- ٨ الفائدة الخامسة هل يقدح الاشتقاق في العلم أولاً
- ٨ الفائدة السادسة في الاطراد والشروط
- ٩ الفائدة السابعة في تعريف المنصرف وغير المنصرف والواسطة بينهما
- ١٠ الفائدة الثامنة في الفرق بين التنوين والتون الحفيفة
- ١٠ الفائدة التاسعة في بيان كون الاسم لا يمنع من الصرف الا بشبهه للفعل من وجهين وبينى لشبهه للحرف من وجه واحد اتفاقاً فيهما
- ١٢ الفائدة العاشرة في الخلاف في عمر المعدول هل يثنى ويجمع أولاً
- ١٣ الفائدة الحادية عشر في بيان أن الضرورة ما وقع في الشعر مالا محيد عنه للشاعر
- ١٤ الفائدة الثانية عشر في تحرير الخلاف في المنصرف هل يمنع للضرورة أولاً
- ١٨ الفائدة الثالثة عشر في بيان أن تغير الشيء اذا أوقعك فيها يجب تغييره قالوا في عدم التغير قد تم بعون الله تعالى طبع هذا الكتاب والرسالة التي نهنا عليها عدلنا عن طبعها معه

ولما أطلع عليها حضرة العلامة الأديب ذو الرأي المصيب الشاعر المجيد ذو الرأي
السديد الشيخ سليم أبو الأقبال اليعقوبي الأدي نجل صاحب النضيلة والتأليف المشهورة
الشيخ حسن أفندي اليعقوبي قال مقرر ظاهراً

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

بهد ما أحمد الله تعالى على وافر نعمه وأصلى واسلم على حبيبه ومصطفاه أقول أن
من الفرص التي ياتهما الماثل في حياته ويتطلبها بين الخاصة والعامة سيات حال حله
وحال ترحاله مطالعة كتاب يأخذ به إلى سماء الارتقاء فيجلبه على منصة الفضل وأريكة
الفضلاء كما أن من الضوال التي ينشدها من أراد أن يحرز قصب السباق في ميادين الأدباء
مسامرة أديب يبط بأدبه حوالث الأيام وسيد بجزاز آرائه أو أبد الشكوك والأوهام وينشر
على أختلاؤه أعلام معاوناته حتى يكون الشكل راتماً بين آله المزهرة الرياض حائماً حول
نعماته المترعة الحياض ويمد لهم سرائق اذواقه وآدابه حتى يتخلق مسامروه بما يتخلق
به من الذوق السليم ويتجولوا بما تحلى به من محاسن الآداب ومكارم الاخلاق لهذا أراني
ولوعاً بمطالعة مارق لذوى النفوس الزكية وراق كثير التسأل عما يوشح الانسان باوشحة
العلوم المنطوق منها والمفهوم وينهج به مناهج المعارف التالفة منها والطارف كتاب
صديقي الأديب والجهيد الأديب نبراس الفضلاء الشيخ أحمد أفندي الشنقيطي المسمى
بالدور في منع عمر

كتاب صاغه لسين * تحياكي نظمه (الدور)

فلا زيد يضارعه * ولا عمرو ولا (عمر)

فله كتاب جمع به الفاضل بين رقة المعنى وجزالة المبني حتى كشف به عن مهمات
المسائل غياهب الشبهات وسهل صعب المضللات ووعر المشكلات بحث فيه حفظه الله عن
مسئلة وقع فيها نزاع حديث ولكن عند التأمل يرى مطالعوه مسائل كثيرة ما نظمت
كهذا النظم في سلك من الاسلاك ولا جمعت كهذا الجمع في كتاب استنبطها حضرة المؤلف
من كلام المتقدمين الذين أمثوا العثار في مظان الزلل حتى سلكوا بتأليفهم مسالك
الصواب ونهجوا مناهج السداد فكانوا غمراً في جبين الدهر وكانت ولم تزل تأليفهم بهجة
للناظرين كامام النحو سيديه والامام أبي على الفارسي والعلامة بن مالك وغيرهم ممن

لهم في معقول العلم ومنقوله اليد الطولى والقدم المراسخ وبالجملة فقد بني صديقنا كتابه
على أساس قويم وشيده بارأه التي تفعل بالفؤاد فعل الصهباء أو أشد فعلا حسبه ما أقامه
من الحجج والبراهين وكفاه اتباعه سبيل الصواب وطريق الرشاد كيف لا وما سلك
بكتابه هذا وغيره إلا مسالك من امتطوا أوج الآداب وارتقوا ذروة الحق ومن أتبع
الحق فقد فاز فوزاً عظيماً

